

خمسة اشخاص منهم اكثر من احد عشر تفرقا ناهيك عما عندهم من وسائل ارسال الاخبار بسرعة التلغراف وعن انتشار التلغراف في كل المدن وبين كل مدينة واخرى وقد بلغ عدد التفرقات في بلاد اليابان في العام الماضي ٢٤ مليوناً فيخص كل تسعين من السكان تفراف واحد وفي بلاد الدولة العلية نحو مائة مائة فيصيب كل اربعة انفس منهم تفراف واحد

## اسباب الاحتلال البريطاني

(٤)

وصلنا في الفصل السابق الى خلع اسمعيل باشا واسناد منصب الخديوية المصرية الى بكره توفيق باشا . قال لورد كرومر ان خلع اسمعيل باشا ازال اكبر عقبة من سبيل اصلاح البلاد ولكن بقي اثر اسمعيل فيها زماناً طويلاً فانه ترك الخريفة فارقة والجيش مثل النظام وقرناء البلاد في اشد الضيق من الظلم والاستبداد واغنياءها في قلق دائم لثلا يصادروا في اموالهم والاوربيين في خوف شديد لثلا يمحسروا الاموال التي استدانها منهم . وبارت التجارة وضاعت المعاش . وكان العرب بكرهون الاتراك ولا ياتمنونهم والاتراك بكرهون الاوربيين ولا يتقون بهم . وكان لا بد من الاستعانة بالاوربيين ولكن لم يكن من السهل ان يعرف كيف يستعان بهم لانهم اذا اشاروا باصلاح فقد يبغ الناس نهم مقاصدهم ويشغل ان ثمر اعمالهم حالاً واذا نأغرت نتائجها وقع اللوم الشديد عليهم . ولا بد من ان يمضي زمن طويل قبلما يستطيع اهالي البلاد ان يتظبوا على ما في قعرهم من الكره للاوربيين ويروا ما يمكن ان ينالهم منهم من النفع

وكان الخديوي توفيق باشا شديد الرغبة في خير بلاده ولكن كان ينقصه الاختيار . وود ان يحكم بالعدل والانصاف ولكن كيف حتى نشر العدل وليس في البلاد حكام ولا قضاء . وخلق الطاعة والتسليم لولاة الامور الذي ورثه الاهلون من آباءهم واجدادهم كان قد ضعف وتهددت البلاد ثورة شعراء قبلما يركد ثائر النفوس . قال لي احد كبار الساسة يوماً ان الشرق حمل هذا الخيل لانه لم تحدث فيه ثورة . ولقد اصاب في ما قال لان ما حدث في الشرق من تغيير الولاة والسلطين لم ينتج عن الثورات بل عن الدسائس فاراد المصريون حيث ان يتفروا خطرات الامم التي نهضت بالثورات قمعوا ولكن بعد ان

انتظمت حكومة بلادهم وسارت في سبيل النجاح كما سيجي<sup>١</sup>  
 واول شيء فعله الخديوي توفيق باشا انه كتب شريف باشا تشكيل وزارة فعرض  
 عليه شريف باشا صورة قانون اساسي للبلاد اى حكومة دستورية فلم يقبل الخديوي بها  
 فاستعفى شريف باشا من رئاسة النظار . وقد قال الخديوي للسرفرنك لاسلمس انه رفض  
 الدستور لان البلاد غير مستعدة له ثم قال انه هو المسؤول عن حكومة البلاد ويريد ان  
 يقوم بهذه المسؤولية فالدستور يكون صورة فقط لاجل الايهام . وقال شريف باشا للسرفرنك  
 لاسلمس انه آسف على عود السلطة الشخصية وان كثيرين يريدون رجوع الحكومة  
 الاستبدادية وارجاع السلطة المطلقة الى الخديوي لافراضهم الشخصية ولكن ذلك سيكون  
 شرًا على البلاد

اما الخديوي فاحسن في رفض ما طلبه شريف باشا لان الدستور المغلوب كان صورة  
 فقط ولم يكن يصلح لتفطر المصري غير الحكومة المطلقة المقيدة اى التي يكون لقيدها يحسن  
 اختيار المرطفين الاكفاء لا بانقباس الاساليب الاوربية . اما شريف باشا فكان غاية في  
 الاستقامة والاخلاص وكان يعلم مقدار الضرر الذي الم بالبلاد من استبداد اسمعيل باشا ولم  
 يكن يصدق ان تغيير الأشخاص يزيل الاستبداد ولذلك فهو حريء بكل مدح في طلب  
 الحكومة الدستورية وفي استعفاءه لما لم يجب طلبه ولو لم تكن الحكومة التي طلبها خير  
 حكومة البلاد

ولم يرد الخديوي ان يمين رئيسًا للنظار بعد استعفاء شريف باشا بل قصد ان يتولى  
 رئاسة النظار بنفسه ثم رأى ان ذلك ليس مما يمكن العمل به لانه قد تحدث امور لا يمكن  
 التخلص منها الا باستعفاء الوزارة فاذا كان هو رئيسًا لها اضطر ان يتنازل عن الخديوية .  
 فعزل عن قصده وعين رياض باشا رئيسًا للنظار وحفظ لنفسه الحق ان يرأس مجلس  
 النظار وتنازل يريده

ويبقى حل المشاكل التي بين تركيا ومصر فان الباب العالي اراد ان يغير في نواحي  
 الخديوية المصرية بما يزيد سلطته عليها فاعترضت فرنسا وانكلترا على ذلك وايقنا ان لها  
 ان تطلعنا على الثمران قبل صدور حتى لا يتغير عما كان عليه . فان اسمعيل باشا كان قد  
 نال من الباب العالي اربعة امتيازات وهي اعطاء ولاية المهدي بك من اولادهم وعند  
 المعاهدات التجارية وعند القروض وجعل عدد الجيش المصري حسبما يريد . فاراد الباب  
 العالي حيثن ان يلتي هذه الامتيازات الاربعة فاعترضت انكلترا وفرنسا في ذلك ولكنها

لم تكونا على اتفاق تام لان فرنسا كانت تميل الى سلخ القطر المصري عن السلطنة العثمانية وانكلترا كانت تكره ذلك فالاولى كانت تقاوم كل ما من شأنه زيادة سلطة الباب العالي واما الثانية فلم تكن من رأيها ولذلك لم تعترض الحكومة الانكليزية الا على تغيير نظام الوراثة فاتفقت هي وفرنسا على ذلك وللحال اجاب الباب العالي طلبها وشدت فرنسا وحدها في ابقاء الامتياز للجنديوية المصرية بعقد المعاهدات التجارية فاجابها الباب العالي الى ذلك ايضا . ونجح الباب العالي في تحديد عدد الجنود المصرية لان انكلترا وافقت على ذلك بجملة ١٨ الفاً . اما الامر الرابع وهو اطلاق يد الخديوي في استقراض الاموال يقال لورد سلسبري عنه ان نتيجة كانت وبالاً على مصر فالحكمة تقتضي نزعها ورأت فرنسا ان توافقه على ذلك بجملة

قال لورد كرومر ولو خطر على بالنا اننا سنحتل مصر في وقت من الاوقات لما حرمناها من حق عقد التروض لان هذا الحزمان جاء حاجزاً في سبيل الاصلاح الذي توليناه . بدليل فالسياسة الفرنسية كانت اهد من سياستنا نظراً في العواقب ولقد خدمتا وهي لا تدري واقنا نحن العتبات في سينكا ونحن لا ندري

نقول وهذا وحده دليل قاطع على ان ماسة الانكليز لم يفتكروا في احتلال مصر مطلقاً ولم تكن لهم يد في ذلك وانما جاءت الحوادث على غير ما كانوا يتوقعون واضطروا الى الاحتلال اضطراراً . ولو كانوا يقصدون احتلال مصر او لو خطر ذلك على بالهم في وقت من الاوقات لاحدوا له العدة ووافقوا فرنسا على ابقاء هذا الحق لمصر على الاقل . وفي كتاب لورد كرومر ادلة اخرى من هذا القبيل

ثم اعيدت وظيفة المراقبين وعين بلخير من قبل فرنسا وبارنج ( لورد كرومر ) من قبل انكلترا وحصرت وظيفتها في البحث والتحقيق وتم الاتفاق على انه لا يمكن عزل احد منهما الا بعد مصادقة حكومتهم على ذلك

ودامت وزارة رياض باشا نحو سنتين وسارت سيراً حسناً وكانت على تمام الوفاق مع المراقبين . وفصل لورد كرومر ما جرى من الاصلاح المالي في عهدها وكيف التي كثير من المغارم . وما ذكره ان شركة الانكليزية تألفت حينئذ لشراء سلك الحديد من الحكومة المصرية ولما عرض الامر على الشظار التفشوا اليه ليروا ما هو رأيه فيه فقال لم انكم اذا كنتم ترفضون البيع فاتنا او انكم على ذلك واذا كنتم تقبلون به فاتنا ابذل جهدي حتى لا نبتوا في الثمن . فقرر قرارهم حالاً على رفض البيع ومن ثم صاروا يتقنون به ويتسلون فصيحته . وبعد ايام

طلب سنة ان يفض خلافاً بين الحكومة المصرية والمخارجات غريتيك الذين انتشروا مرفاً  
الامكسندية وكانت تلك المسألة كثيرة العقدة لكنه استطاع ان يصل الى حلها في يومين  
وكان لا بد من ان يوقع رياض باشا الشروط التي تم الاتفاق عليها ووكلاء المخارجات  
غريتيك كانوا مضطرين الى السفر في ذلك اليوم فاحض الشروط ومضى بها الى رياض  
باشا وهو لا يصدق انه يستطيع ان يوقعها في ذلك اليوم اذ لا بد له من النظر فيها اما  
رياض باشا فقال له هل موافق انت على هذه الشروط ومتتبع بعاملتها فقال نعم فاحضها منه  
ووقعها من غير ان يقرأها اشدته ثقته به

ثم وضع قانون التصفية ووقعه الخديوي في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ وقدرت ايرادات  
الحكومة المصرية ببلغ ٨٣٦٢٠٠٠ جنيه لسنة ١٨٨٠ وبمبلغ ١٨٨١ وبلغ ٨٤١٢٠٠٠  
لما بعدها من السنة وجعلت مصروفات الادارة ٤٥٣٠٠٠٠ جنيه وفائدة الدين الموحد ٤  
في المئة وتم الاتفاق مع كثيرين من المداينين على تخفيض نسبة ديونهم او اعطائهم سندات  
بدلاً منها وتقدمت البلاد من حسن الى احسن لكن جبر مصر لم يكن خالياً من الضيوع  
المنذرة باضطراب عتيد

وعين لورد كرومر في شهر يونيو تلك السنة عضواً في مجلس حكمدار الهند فنرك  
القطر المصري وخلفه السراكلند كرتن مراقباً عاماً

وزرنا القطر المصري ذلك الصيف وتكرّم الجناب الخديوي بمقابلتنا وذكر امامنا بعض  
امانيه ورأينا كثيرين من الذين صاروا من زعماء الثورة بعدئذ تكاشفونا ببعض ما كانوا  
يتمنون وقال لنا بعض كبار الموظفين من الانكليز ان في البلاد تياراً جارياً تحت  
اقدامهم ولا بد من اقتياده قريباً. والظاهر ان ذلك لم يحدث من قصد عميد النشوء الطبيعي  
بل كان له محركون من الاجانب لاغراض شخصية كما سيبي

قال لورد كرومر ومررت بمصر في ديسمبر سنة ١٨٨٠ وانا ذاهب الى الهند ورأيت الخطر  
من اخلال نظام الجيش الذي ترتب على حداث سنة ١٨٧٨ وحذرت رياض باشا منه  
وحرصته على ازالة كل علامة بتظلم الجيش منها اذا كان تظلمهم في محله وعلى عقاب كل  
تمرد بشدة وصرامة فقال لي ان خوفي في غير محله ولا وجه لشكوي من الجيش. وظهر  
حينئذ ان القطر المصري قد دخل سبيل الاصلاح الحقيقي وسار فيه ولا ينقصه الا الزمان  
لاتمام ما بدأ به